

## الجزار: يؤسفني خروج دعوة حل المجلس من النواب وأخشى أن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن



Published on جريدة الرؤية (http://www.arroujah.com) الأحد, 13 يونيو 2010  
حاورها ياسر عبدالقوي

تماشياً مع الحراك السياسي الذي تشهده الساحة النيابية من مشادات وتكتلات سياسية والاقتراب من موعد استجواب رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد في قضية «أم الهيمان» الذي تقدم به النائب خالد الطاحوس الذي اشار في مضمونه الى أن السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن ارتكاب المخالفات والملوثات في المنطقة.

وقالت الجزار إن هذا الاستجواب يعد الأول الذي يأخذ نوعاً من الوضوح لدى الأغلبية النيابية كون محاوره مازالت موضع دراسة ولا يستوجب فيه التسرع أو غير ذلك من التكتلات الشعبية.

وعن اتهام النائبات الأربع بأنهن لم يقمن بتأدية المطلوب منهن رأت الجزار أنه من الجهل أن نقول إن هناك قضايا للمرأة وأخرى للرجل، لكن ينبغي أن نقول هناك قضايا للمواطن، مشيرة إلى أن هناك تشريعات تحتاج إلى إعادة نظر وتحتاج إلى غرلة وتعديل لأنها لم تنصف المرأة الكويتية بكل شرائحها المختلفة.

مؤكد في الوقت نفسه أن المجلس يقوم حالياً بدراسة كثرة الاسجوابات كمقترح بأنه يجب إعادة النظر في آلية طرح الأسئلة للحكومة ولكن ليس بقصد الحد منها، ولكن لتكون هناك حالة من المراقبة والمراجعة للأسئلة البرلمانية. وأضافت الجزار، هل يعقل أن البرامج التدريبية بوزارة التربية تم رصد ميزانية لها تبلغ (780) سبعمائة وثمانين ألف دينار كويتي وهو الباب الخامس للتدريب مقابل إنشاء مظلة لمواقف سيارات للمراجعين بمنطقة العاصمة التعليمية بقيمة ثلاثة ملايين ومائة ألف دينار كويتي وهذا يدل على أن تدريب وتأهيل العنصر البشري يكاد آخر ما تفكر فيه الوزارة، وقالت إن تعاقب وزراء التربية هو أحد أسباب تردّي الوضع التعليمي في البلاد.

وللتعرف على المزيد من المشهد السياسي كان لـ«الرؤية» هذا الحوار مع النائب سلوى الجسار حول العديد من القضايا داخل الحقل البرلماني.

• في البداية، هل ترين أن المشهد السياسي يسير الآن نحو الأفضل؟

-المشهد السياسي جيد ومتناسق، ومما لاشك فيه هناك توافق بين السلطتين على اعتبار أن الإنجاز الذي حدث في مشاريع القوانين إنجاز يذكر لمجلس 2009، كما انه يدل على ان هناك توجهاً من قبل السلطتين على انجاز ما هو كان متوقفاً بحسب الحالة السياسية التي مرت بها البلاد، وهذا التوافق يؤكد إلى الآن بأنه مؤشرات أولية ما أدلت به الحكومة بشكل دائم ومستمر بأنها على استعداد أن تقدم التعاون مع السلطة التشريعية وبحضور والمناقشة.

لكن ما يعانیه أعضاء مجلس الأمة هو تأخر الحكومة على الردود على الاسئلة البرلمانية، وأعتقد أن المجلس يقوم حالياً بدراسة هذا الموضوع بأكثر من مرة كمقترح يجب إعادة النظر في آلية طرح الاسئلة للحكومة، ولكن ليس بقصد الحد منها، ولكن لتكون هناك حالة من المراقبة والمراجعة للأسئلة، لا من الخلاف الذي يقع هناك مجموعة من الأسئلة البرلمانية توجه الى الحكومة وسبق أن وجهت ربما تكون هي أدوار سابقة قريبة وموجودة اجابتها في مجلس الأمة، وكان من المفترض أن يراجع مكتب النائب الفاضل أنه على الأقل دور الانعقاد السابق ويطلع عليها ويراجعها، وبالتالي إذا اكتفى بالإجابة فلا داعي للاختلافات، وعلينا أن نتصور قيام الحكومة تسلم كم كبير من الأسئلة البرلمانية، والتي قد تتكرر في كثير من الأحيان والتي قد تؤدي إلى ارتباك حكومي، كذلك أن بعض الاسئلة تحتاج إلى تجميع عدد من المعلومات من ادارات متعددة.

والشيء الآخر هو مراجعة آلية عملية الاسئلة بأن يحدد سقف أعلى بمعنى أن يكون للنائب خلال دور الانعقاد عدد من توجيه الاسئلة ولنفترض مثلاً عشرة اسئلة، وبالتالي سيكون هناك حرص للنواب بأن يتخذ من الاسئلة أداة رقابية بشكل صحيح ومنظم.

عدم تفعيل القوانين

• كيف ترى د. الجسار الوضع في مجلس الأمة بعدما تقدم النائب خالد الطاحوس باستجواب رئيس مجلس الوزراء؟

-أولاً لا يمكن مصادرة حق النائب في تقديم الاستجواب كأداة رقابية، وبالتالي النائب يرتقي إلى مستوى التقدير كون الموضوع وصل إلى مستوى الاستجواب، كما أننا لاشك في نوايا النائب خالد الطاحوس، لكن من خلال قراءتي لمحاور صحيفة الاستجواب والقضية تدور حول مخالقات أم الهيمنة والتي مازالت موضع دراسة ونحن نعلم ذلك جيداً لاتساع أمورها، فالقضية مازالت تأخذ البحث والمراجعة وفحص كثير من الوثائق وفي اللجنة البرلمانية المختصة بشؤون البيئة، وقد تم تقديم تقرير في ضوء ذلك، وأفاد التقرير بأن هناك جوانب خلل بين الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة، بالإضافة إلى ذلك أن الهيئة العامة للبيئة قدمت تقريراً مفصلاً لمجلس الأمة لا بأس به كذلك برنامج عمل الحكومة في مراقبة ومراجعة ملف أم الهيمنة هو برنامج آراه جيداً إلى حد ما.

صحيح أن هناك بعض الجوانب الفنية التي تحتاج إلى توضيح وتفنيد أكثر لأنها قضية بأكملها ولا تحتاج إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة بشكل جيد، وسلامة سكان أم الهيمنة نفس سلامة أهل الكويت، وبرأيي أن هناك خلافاً في النواحي التنفيذية وآلية العمل بالهيئة العامة للبيئة، ولاشك أن أسباب ذلك عدم تفعيل القوانين وعدم الجدية في تطبيق اللوائح في مراقبة المنشآت الصناعية وكذلك عدم وجود آلية عمل مفعلة ما بين الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة بالإضافة إلى عدم وجود ما يسمى بالمؤشرات العلمية البيئية الدقيقة لرفض التلوث.

ونلاحظ أيضاً أن وزارة الصحة لم توفينا دراسات دقيقة تتعلق بالمسح الصحي تشرح وتوضح لنا فيه أهم الأمراض المزمنة والمتكرمة التي يعانيتها سكان أم الهيمنة، وإذا كانت لدى وزارة الصحة تقارير عن الإصابات في منطقة أم الهيمنة، اتساءل، هل جاء بناء على مجرد احصائية رقمية بحصر أعداد المرضى المترددين على المراكز الطبية.

وكون وزارة الصحة هي المعنية بصحة وسلامة المرضى داخل البلاد أتمنى منها أن تتقدم بتقرير تشرح فيه من هم الذين قاموا بالمسح الصحي وما هي الأساليب التي تم القيام بها. وهل تعاونت مع كلية الطب بجامعة الكويت،

وهذه المعلومات ضرورية للتأكد من صحتها وحتى نستطيع أن نقول ما ظهر من أمراض نتيجة وجودهم في بيئات ملوثة.

قاعدة بيانات صحيحة

• هل تعتقد أن النائب خالد الطاحوس بحوزته ملفات من وزارة الصحة لتدعيم موقفه الاستجوابي؟

-أتمنى أن يكون لدى النائب خالد الطاحوس مستندات ووثائق من وزارة الصحة يؤكد فيها أن هناك إصابات مرضية بسبب التلوث في أم الهيمان.

والاستجواب كأداة دستورية بيد النائب، والهدف منه يجب أن يكون له غاية واحدة، ان استخدام وتنفيذ الاستجواب من قبل الشخص المستجوب النائب الفاضل والحكومة والوزير المعني أن يكون فرصة لعرض الموضوع، وأن يكون واضحاً امام الجميع والشيء الآخر ينبه الحكومة إلى جوانب ربما تكون غافلة عنها، ولا بد أن تستند مسألة الاستجواب إلى قاعدة بيانات صحيحة لا هي قضية فرد عضلات أو مواجهة سياسية ولا شك أن الاستجابات الست السابقة كانت النية مبيتة في طرح الثقة من عدم الثقة.

• ما توقعاتك للاستجواب؟

-أعتقد انه الاستجواب الأول الذي يأخذ نوعاً من الوضوح لدى الأغلبية النيابية، كونه مازال موضع دراسة ولاشك أن القضية تحتاج إلى التأييد والدراسة الصحيحة.

• كثير من المواطنين ينتقدون كثرة الاستجابات ويقولون إنها تعطل عجلة التنمية، وأنتم تقولون إنها حق دستوري لكم، إذن فما هي الرؤية الصحيحة؟

-المتطلع إلى الأمور البرلمانية في العالم يرى أن جميعها تقوم بتقديم الاستجابات يومياً، وإذا نظرنا إلى الكويت فنرى أن الأجواء العامة والنفسية لموضوع الاستجواب هي التي تحدث نوعاً من ردة الفعل وتؤثر على الأداء البرلماني الكويتي، كذلك الآلية التي يقدم فيها الاستجواب بمعنى أن المستجوب يأخذ ما لا يقل عن ساعة ونصف الساعة ورد الحكومة يأخذ أيضاً نفس التوقيت، وهذا مع وهذا ضد، لنستغرق خمس ساعات وربما أكثر عند تقديم الاستجواب، أعتقد أن هذا الوقت طويل جداً عند تقديم الاستجابات في مجلس الأمة، وسيكون ذلك فرصة لحوار سياسي غير هادف لدخوله في عملية المزايدات والاستجابات بشكلها الموجود الآن لاشك أنها تدخلنا في حالة قلق، وأستطيع أن أقول لك إن الشعب الكويتي قد أصبح لديه مناعة من الاستجابات والحكومة، وكثير من النواب أصبح لديهم مناعة كبيرة قوية من الاستجابات والخوف والحرص، أعتقد قد تخطينا ذلك.

مصالح وطنية بحثة

• ماذا يعني أن تخرج الدعوة لحل مجلس الأمة من النواب؟

-هذا يؤسفني جداً خروج هذه الدعوة من النواب، وهل هو عدم اهتمام باللوائح والدستور وهم يعرفون ذلك ما هي الإجراءات المتبعة بحسب اللوائح التنظيمية بمن لديه الحق بالدعوة لحل البرلمان أو الدعوة الانتخابية في الحقيقية، يؤسفني أن يخرج هذا من لسان أعضاء السلطة التشريعية لكن لم يختلف معك إذا ظهرت هذه الدعوة من لسان الشعب لأنه يعبر عن وجهة نظر في الأداء البرلماني، وهذا المجلس بإنجازاته ووجود حالة التوافق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أنا أعطي وصفاً لذلك «بأنه تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن»، وبالتالي وصلوا إلى زمام أمور العمل السياسي بدأت تدخل في دائرة الانطلاق، والأجواء «ليست بما في هواهم» وما أطلقه النواب من عبارات لحل مجلس الأمة مرفوضة جملة وتفصيلاً، وهذه الرغبة مربوطة باليات معينة.

• هل د.سلوى الجسار راضية عن أداء مجلس الأمة الآن؟

-الحمد لله، أنا راضية مثل باقي الزملاء من الأعضاء، وأؤكد لك أن هذا المجلس جاد، وبه أغلبية نيابية أتت لكي تعمل وغايتها أن تدفع بالكثير من القوانين وتفعيلها الأدوات الرقابية بشكلها الصحيح وغايتها أن يسهم هذا البرلمان في الإصلاح السياسي من خلال مشاركة الحكومة بتلمس مواطن الحل ومتابعتها مع الحكومة.

وكذلك لدينا قناعة بأن يأتي الجميع بأجندات سياسية لكن نرجو ألا تصل إلى حد أن تبقى على المصالح الوطنية ولاشك أننا نختلف، ولكن نحن على استعداد أن نجلس على طاولة واحدة ونتناقش من أجل مصالح الوطن، ونحن لم نأت لندخل في مزايدات ومهاترات ولكن نحن جننا المجلس لتحقيق مصالح وطنية بحثة وليس غير ذلك.

• ما تفسيرك للاعتداءات الصهيونية على أسطول الحرية المتجه إلى قطاع غزة؟

-لاشك أن ما حدث سجل بطولات رائعة سطرها الكويتيون في باب الإغاثة والإنسانية، أريد أن أسجل بطاقة شكر خاصة للمرأة الكويتية التي أثبتت بطولتها في مشاركتها في الحملة، الحكومة قامت بجهود مضيئة، وكذلك البرلمان، وأيضاً الشعب الكويتي الذي تلاحم في هذه الأزمة، ويؤسفنا ان الكيان الصهيوني أصبح يخاف من الحملات الإغاثية والإنسانية، وهو يندد بشعارات زائفة ويريد ان يثبت دائماً انه على حق، نطالب بالاستمرار في المطالبة بالحق الكويتي.

قضايا للمواطن

• نشر في بعض الصحف أن النائبات الأربع لم يحققن الرغبات والمطالب النسائية، ما رأيك في هذا القول؟

-أولاً نشكر كل من يبدي رأيه حول أداء النائبات، ثانياً نحن وصلنا إلى مجلس الأمة بأصوات الرجال والنساء ونحن نمثل الأمة من ناخبين وناخبات وما نتقدم به من قضايا ومقترحات هي تخدم الطرفين سواء من رجال أو نساء، ولكن نعم هذا لا يعني لوجود النساء لأول مرة يجب أن تعطي ثقلاً كبيراً لما يسمى بمواضيع المرأة، ومن الجهل أن نقول إن هناك قضايا للمرأة وقضايا للرجل لكن ينبغي أن نقول إن هناك قضايا للمواطن.

نعم هناك تشريعات تحتاج إلى إعادة نظر وتحتاج إلى غرلة وتعديل لأنها لم تنصف المرأة الكويتية بكل شرائحها «المطلقة وغير المتزوجة والمتزوجة»، وذلك في بعض الجوانب مثل القضية الاسكانية والتأمينات الاجتماعية وقانون العمل في القطاع الخاص، وهذا ما كان هدف واهتمام لجنة المرأة والأسر حيث قمنا برفع تقريرنا الأخير وهو عبارة عن مجموعة من مشاريع القوانين المرتبطة بستة بنود أساسية وهي التعليم والصحة والرعاية السكنية والتأمينات والعمل وهي بالفعل للمرأة التي يجب حالة تفعيلها وإعادة تغييرها وأكد أن ما قامت به النائبات الأربعة عمل جبار ويعكس الاهتمام والحرص والالتزام الكالم تنفيذاً لكل بنود القسم.

الوضع التعليمي

• كيف ترين الوضع التعليمي بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص؟

- التعليم في الوطن العربي يسير بخطوات متقدمة، لكن ليست على مستوى الطموح العربي، ولا على تطلعات الإنسان العربي، ولا على متطلبات التنمية العربية والإقليمية والعالمية، لكن مازلنا في نظام التعليم العربي دور في دائرة صناع القرار التعليمي التقليدي، وبالتالي ننظر إلى الموضوع التعليمي فقط لرصد الميزانيات، وتحقيق أكبر معدلات من الانفاق عليه، وهذا المفهوم جداً خاطئ، والتعليم في المنظومة العربية والكويتية، يجب أن تؤمن بأن الحديث عن التعليم في المنطقة العربية يجب أن يكون حواراً غير تقليدي، وحواراً علمياً.

والبرلمانات العربية، وأنا أتحدث عن نموذج في البرلمان الكويتي، الآن، حالة التذبذب، وعدم الاتزان والاستقرار وضع النظام التعليمي في الكويت في محاولات باجتهادات من وزراء عدة سابقين، بما يسمى تحت مظلة إصلاح التعليم، أنا أقول إن هذا خطأ كبير في ظل غياب قانون يقر في مجلس الأمة، بأن يدعم إصلاح وتطوير التعليم، نحن لا يوجد لدينا هذا القانون، التعامل مع التعليم، كسياسة تعليمية إما بمرسوم بقرارات وزارية أو لوائح تنفيذية، وعدم وجود قوانين تعليمية لم يعط دفعة إيجابية فنية لقضية التعليم، ومازلنا نتناقش في قضية التعليم من خلال تبادل الاتهامات، وقناعتنا بأن الإطار التقليدي هو أفضل مدرسة لتطوير التعليم، ولاشك أننا مازلنا نعانى من آلية العمل في اختيار الوظائف الإشرافية العليا، ممن يعتمد عليهم في رسم السياسات التعليمية، ليس لديهم عندهم آلية علمية مقننة تستند إلى المعايير والكفاءة، وهذا ما نعانى في كل وزارات الدولة، وليس وزارة التربية فقط.

ونرى أن المسؤولين، سواء كانوا مديريين أو موجهين يظنون في مناصبهم حتى يستقيلوا منها، أو يتقاعدون، وبالتالي لا توجد عملية التنوير النوعي، وبما أنني أرى أن الوضع التعليمي يحتاج إلى تطوير تقدمت مشروع

قانون وإنشاء هيئة الاعتماد الأكاديمي، وجودة التعليم والتدريب، وهذه الهيئة من شأنها أن تقول لنا أين الخلل التعليمي، وهل هو في المناهج أو الفلسفات أو الأهداف، وهل هو في المعلمين أو في القيادات... إلخ.

والشيء الآخر لا توجد لدينا معايير وطنية معتمدة لوضع وبناء واختيار البرامج والأنشطة هي مجرد آلية خطة تنفيذ، وبالتالي عدم وجود الاستقرار في رسم السياسات التعليمية، بما فيها المناهج، ليست رؤيتها واضحة لدينا، ويؤثر عليها تغير الوزراء بتغيرهم لها، ولا يمكن العبث والاجتهادات الفردية في اعتمادات قرارات تعليمية هذه خطورة كبيرة لأننا نتعامل مع بشرية بأكملها.

ونحن كنواب نهتم في قضايا هدر المال العام، وعندما يحدث هدر للعنصر البشري هذه بالنسبة لنا فيها خطورة عظيمة، ورغم أننا لدينا إمكانيات رهيبية، وكفاءات بشرية متميزة، لكن مشكلتنا تكمن في آلية العمل الصحيحة العلمية، وفق الأسس القانونية هذه بالنسبة لنا في الكويت مفقودة.

يمكن أن نقول، إن تعاقب وزراء التربية هو أحد الأسباب لتردي الوضع التعليمي، لاشك أن تلك الأسباب، التي تؤدي إلى عرقلة منظومة التعليم، والشيء الآخر يتعلق بديوان الخدمة المدنية في قضية اختيار القيادات، والذين يمثلون المديرين والوكلاء والمساعدين، والذي يطلق عليهم صناع القرارات السياسية في أي وزارة.

وقد تحدثت في ذلك الأمر كثيراً، وتحدثت، أيضاً، في الجلسة السابقة، وتساءلت عن سياسة التعليم في الكويت، وهل يعقل أن البرامج التدريبية في وزارة التربية تم رصد ميزانية « 780 ألف دينار كويتي، وهو الباب الخامس للتدريب، مقابل إنشاء مظلة لمواقف سيارات للمراجعين في منطقة العاصمة التعليمية، بقيمة ثلاثة ملايين ومئة ألف دينار كويتي، ومعنى ذلك أن تدريب وتأهيل العنصر البشري يكاد آخر ما تفكر فيه.

كفانا تسجيل مواقف

• ما هو تعليقك حول دعوة بعض النواب لوقف احتجاجية ضد الخصخصة؟

- السؤال لماذا تلك الوقفة؟ وهل الوقفة الاحتجاجية ستجعل الحكومة تتراجع عن قانون الخصخصة، حيث تم شرح القانون بمشاركة اللجنة المالية؟ وتم استعراضه ومناقشته، وتم تأييد ذلك بأغلبية نيابية، ولاشك أنه مطلب اقتصادي تنموي بشري مهم، ودورنا نحن كنواب علينا أن نراقب كيف يتم تطبيق هذا القانون. وكفانا تسجيل مواقف سياسية أن يرتقي في ممارسة العمل السياسي

• هل لديك نية في الانضمام إلى كتل نيابي معين؟

- لا، هناك مجرد توافق في توجهات مشتركة مع بعض الزملاء النواب، ولم أعلن حتى يومنا هذا عن انضمامي لإحدى التكتلات الموجودة في البرلمان.

• كثير من الجلسات عقدت لمناقشة قضية البطالة التي تشكل هاجساً لدى المواطن، إذن ما هو الحل؟

- الحل ليس في إيجاد وظائف للكويتيين مجرد التأمين على وظيفة، لا شك أن الحل يبدأ من مراحل التعليم الأولى يبدأ في قضية التربية والتنشئة، كذلك تنمية روح المنافسة والإبداع والاختيار عند الطالب، ونحن نحتاج، الآن، إلى إعادة النظر إلى الحياة المدرسية في الكويت، ونحتاج، أيضاً، إلى برنامج تأهيلي متكامل لمدة 5 سنوات لتأهيل المعلمين والمديرين والموجهين وأولياء الأمور، ولا شك أن التعليم له أولوية، والأولوية ليس بمجرد الحصول على وظيفة هذا المفهوم خاطئ، والطلاب، الآن، لا شك أنهم يدخلون التعليم، والحصول على المؤهل، والذي يعتبرونه جواز سفر للحصول على وظيفة، وهذا فيه خطورة على الأجيال القادمة.

نحن نحتاج إلى تعليم يغرس قيم المواطنة، والسلوك، والتعليم، التي تجعل من طلابنا منتجين، ومتميزين، وبهذا المنهج نستطيع أن نسيطر على كل المشكلات التوظيفية، التي تواجهنا.

ونستطيع أن نقول، إن المكان، الذي يستحق موظفاً واحداً نرى فيه 20 موظفاً لدى تطبيق اللوائح والقوانين، وأساس التعليم الجامعي، سواء الحكومي أو الخاص، بأن يعمل حملة وطنية بتوقيع شراكة مع القطاع الخاص، وبدور الخاص أن يأخذ دوراً كبيراً في تدريب الطلبة، أثناء الدراسة، وهذا ليس موجوداً لدينا.

• هل ترى أن الكويت تحتاج إلى تطوير بعض القوانين؟

- نحتاج إلى تطوير قوانين عدة، أهمها تطوير قوانين المناقصات المركزية، كذلك قانون اختيار الوظائف الإشرافية، وقانون تأهيل القيادات الحكومية، وبعض القوانين، التي تتعلق بالرعاية الصحية، تحتاج إلى إعادة نظر، واستحداث كذلك قانون محاسبة المقصرين.

• ما رأيك في قيام بعض الدول الغربية بتطبيق عقوبات على المرأة التي ترتدي الحجاب؟ كيف ترى هذه القضية؟

- نحن نعيش عالماً في قرية واحدة، والجميع ينادي باحترام الأديان والمعتقدات ونأخذ في الاعتبار دولة الكويت، التي تعيش عليها أكثر من « 50 جنسية ديانات مختلفة ونحن بلد إسلامي ولديه معتقدات لكن مع احترامنا وتقديرنا لهذه الدول هذا التوجه مرفوض جملة وتفصيلاً، ولا يمكن الارتباط، ونتمنى من الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية، والاتحادات العالمية، ألا تقف صامتة أمام هذه الرغبة المرفوضة.

الحقائق في نصابها الصحيح

كشفت الدكتورة سلوى الجسار عن أن وزارة الصحة ليس بها مراكز متخصصة لرصد التلوث البيئي، مؤكدة أن المشكلة ليست في الكويت وحدها، التي تعاني منها، بل العالم أجمع. وأشارت إلى أن هذه المراكز تحتاج إلى برنامج توعوي متكامل، لترتقي بالأداء والمستوى المطلوب.

وأكدت أن دراسة ملف أم الهيمان بدراسة منهجية، وغير علمية، وبالتالي يتم دخولها في المزايادات السياسية، ومن ثم يتم بناء قرارات وحكم سياسي، موضحة في الأمر ذاته لا يصح أن ندفع بهذا الأمر إلى أمور ومزايادات ومطاحنات سياسية.

وتساءلت الجسار، لماذا لا يكون الهدف من الاستجواب هو وضع حقائق في نصابها الصحيح أمام الجميع.

وتمنت الجسار أن يتقل النائب خالد الطاحوس نفسه بمستندات ووثائق من وزارة الصحة، يؤكد لنا فيها أن هناك إصابات مرضية، بسبب التلوث في أم الهيمان.

السيرة الذاتية والخبرات العلمية والمهنية

الدكتورة سلوى عبد الله الجسار عضو مجلس الأمة - دولة الكويت أستاذ مشارك في كلية التربية جامعة الكويت، كما تولت رئاسة مركز تمكين المرأة في جمعية الشفافية الكويتية

المؤهلات العلمية:

1- دكتوراه في الفلسفة أبريل 1991 جامعة بتسبيرج، الولايات المتحدة الأمريكية، تخصص في مناهج وطرق التدريس كلية التربية، جامعة الكويت.

2- ماجستير في المناهج وطرق التدريس 1987 جامعة ميتشيجن، الولايات المتحدة الأمريكية.

3- دبلوم في التربية 1983 كلية التربية، جامعة الكويت.

4- ليسانس جغرافيا واقتصاد كلية الآداب 1980، جامعة الكويت.

الخبرات الإدارية:

1- مستشار مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الكويت 2008 إلى الآن.

2- مرشحة مجلس الأمة 2008 عن الدائرة الثانية.

- 3- عضو مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية من 2007 حتى تاريخه.
- 4- مديرة إدارة المناهج والكتب المدرسية، وزارة التربية من 93 إلى 97.
- 5- عضو هيئة تدريس كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت من 1995 إلى الآن.
- 6- عضو هيئة تدريس قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية، جامعة الكويت 1991، حتى تاريخه.
- 7- معيدة بعثة قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية، جامعة الكويت من 1985 إلى 1991.

#### الخبرات العلمية

- المشاركة في العديد من اللجان المحلية والخارجية، كعضو رئيس على مستوى جامعة الكويت، وزارة التربية، الديوان الأميري، وزارة التعليم العالي، الهيئة العامة للبيئة.
- منها، رئيسة المنتدى الوطني للفتيات (تمكين المرأة مطلب حضاري) (مارس 2007)، ورئيسة مشروع المرأة الوطني لتمكين المرأة الكويتية 2005 حتى الآن. حصلت الجسار على شهادة اجتياز البرنامج السياسي لتدريب وإعداد المرشحين السياسيين من الجامعة الأميركية، واشنطن دي (2007).
- متحدث رئيسي في منتدى الاقتصاد العالمي في العالم الإسلامي - ماليزيا 2007.
  - متحدث رئيسي في المنتدى الاقتصادي للبنك الإسلامي الكويت 2006.
  - متحدث رئيسي في المنتدى العالمي لإعداد المرأة للألفية القادمة - دبي 2006.
  - رئيسة لجنة تقويم مناهج الاجتماعيات في المرحلة الثانوية ( 2001 - 2003).
  - رئيسة اللجنة الفنية لروضة أحد النموذجية ( 1994 - 1995).

#### القضايا التعليمية مثقلة بالتجاوزات وأن وقت التحرك لتصحيح الأوضاع

وحول إعادة النظر في السياسية التعليمية في الكويت، وما يدور من مخالفات دستورية دعت الدكتورة سلوى الجسار في أحد تصريحاتها وزيرة التربية، موضي الحمود، إلى الالتفاف إلى العديد من القضايا، التي أثرت وتعرقل العمل في الوزارتين، ومنها قرار تعيين رئيس القسم، والذي جاء ليؤكد مدى المخالفات الواقعة، والتي تتطلب عدم السكوت عنها، وتفعيل الأدوات الدستورية إزاءها، إيماناً بالدور الرقابي، الذي يُناط بنا كأعضاء في مجلس الأمة، مؤكدة أن الملف التعليمي مثقل بالمخالفات والتجاوزات، وأن وقت التحرك لتصحيح تلك الأوضاع قريب جداً.